

"الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الإستثمارية"
(أسواق الأوراق المالية " الخرطوم ، الإمارات ، دبي)

إعداد الباحثان

د. عبد المنعم محمد عبد القيوم محمد - محاسبة - جامعة المشرق

د. ابوعبيدة طه جبريل علي - محاسبة - جامعة المشرق

معلومات التواصل

Abdelmone6666@gmail.com

Abuobida71taha@gmail.com

a.taha@mashreq.edu.sd

المستخلص:

تناولت الدراسة الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الإستثمارية وقد تمثلت مشكلة الدراسة في هل هنالك علاقة بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية المحلية والأداء المالي للصناديق الإستثمارية ، و هل هنالك علاقة بين المؤشرات الإحصائية للأسواق الإقليمية والأداء المالي للصناديق الإستثمارية وهدفت الدراسة الى التعرف على الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي والمحاسبي للصناديق الإستثمارية، ودراسة طرق تقييم الربحية وكفاءة الإدارة المالية في إدارة الصناديق الإستثمارية .

و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج حيث تبين عدم وجود أثر للمؤشرات الإحصائية للأسواق المالية المحلية على كفاءة الأداء المالي للصناديق الإستثمارية ، وأنه ليس هنالك أثر للمؤشرات الإحصائية للأسواق المالية الإقليمية على الأداء المالي للصناديق الإستثمارية و توصلت الدراسة إلى توصيات منها إعداد مراكز استثمارية تسهم في رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي للصناديق الإستثمارية ، والعمل على ربط الأسواق المحلية بالأسواق العالمية لزيادة كفاءتها المالية.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي ، الأسواق المالية ، الأداء المالي.

أولاً : الإطار المنهجي :

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي خطوه ضرورية للتخطيط المالي المستقبلي ، إذ إنه من الضرورة التعرف على المركز المالي الحالي لأي منشأة قبل الشروع في وضع الخطط المستقبلية لها ويعتمد التحليل المالي على البيانات والأرقام التي تظهر في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ويعتبر التحليل المالي أداة للكشف عن مواطن الضعف والقوة في المركز المالي للمشروع كما يستخدم التحليل المالي كمقياس لأثر السياسات الإدارية على أرباح المشروع .

تعد الإتجاهات الحديثة للتحليل المالي أحد الأساليب المستحدثة لرفع كفاءة أداء المؤشرات المالية بالأسواق المالية بما يسهم في رفع أدائها المالي في الأجلين القصير والطويل ، وإقترنت الصناديق الإستثمارية بميلاد الشركات الإستثمارية بتخصصاتها المختلفة في مجال التجارة والخدمات والتنمية الزراعية والعقارية والتأمين وظهرت المؤسسات الإجتماعية والتعليمية والهيئات العاملة في كافة المجالات ، وظهرت أهمية التحليل المالي لمواجهة التغيرات الضخمة في الأسواق للمنتجات المختلفة من سلع وخدمات وذلك بمعرفة الماضي للمنشأة ودراسة الحاضر بصورة منظمة لمواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء المستقبلي.

مشكلة الدراسة :

في العصر الحديث أصبحت أسواق المال تتأثر بالسياسات العامة للدولة والتوجه من قبل الساسة في أساليب الإحتكار والهيمنة وأصبحت هنالك ضرورة لتفعيل آلية التحليل المالي في التنبؤ بالفشل والنجاح المالي في أسواق المال وتحديدًا في صناديق الإستثمار تقييمًا وتفصيلاً لعناصر الضعف والقوة في هذه الصناديق الإستثمارية من خلال بيان أثر مؤشرات الأسواق المالية على الأداء المالي والمحاسبي للصناديق الإستثمارية ، ويمكن عرض مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساولين التاليين:

- 1- هل هنالك علاقة بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية المحلية والأداء المالي للصناديق الإستثمارية ؟
- 2- هل هنالك علاقة بين المؤشرات الإحصائية للأسواق الإقليمية والأداء المالي للصناديق الإستثمارية ؟

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى إختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى " أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية المحلية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية " .

الفرضية الثانية " أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية الإقليمية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية " .

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من أهمية التحليل المالي للإدارة حيث أنه يعمل على تقييم و تقويم أداء نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي المخطط منه والمنفذ لمعالجة الإنحرافات وأسباب حدوثها السالب منها والموجب ويساعدها في رسم أهدافها ووضع خططها المستقبلية.

أهداف الدراسة :

يمكن بيان أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- معرفة الطرق والأساليب المستخدمة في التحليل المالي للصناديق الإستثمارية المختلفة .
- التعرف على تقييم وتقدير قيمة الصناديق الإستثمارية والأداء المستقبلي لها .
- دراسة طرق تقييم الربحية وكفاءة الإدارة المالية في إدارة الصناديق الإستثمارية .
- التحقق من سلامة إستثمارات المستثمرين وكفاية العوائد من خلال العائد على الإستثمار .

منهجية الدراسة :

اتبعت الدراسة كلاً من المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع هذا البحث والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث وصياغة الفرضيات و الإستقراءي لإختبار مدى صحة الفرضيات واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الملاحظة و التقارير والبيانات المالية والكتب و الدوريات وأخرى .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : الأسواق المالية (سوق الخرطوم ، سوق الإمارات ، سوق دبي).

الحدود الزمانية: 2007م - 2013م

ثانياً: الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي والمحاسبي للصناديق الإستثمارية وفيما يلي يتناول الباحث أهم الدراسات والمتمثلة في:

دراسة: (الفتاح ، 2008م) :

تناولت الدراسة قياس فاعلية التحليل المالي في تحسين تقرير المراجع الخارجي و تمثلت مشكلة الدراسة في أن تقرير المراجع الخارجي بشكله الحالي لا يخدم الغرض والهدف في دعم الثقة في القوائم المالية موضوع المراجعة ، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن مؤشرات التحليل المالي تساهم بصورة ما في تحسين تقرير المراجعة الخارجية وكذلك تساهم مؤشرات التحليل المالي في تحسين التقرير المهني للمراجعة من خلال المساهمات المقدمة.

دراسة : (محمود و طلال، 2009م):

تناولت الدراسة استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات ، و تمثلت مشكلة الدراسة في أن الدراسات السابقة ركزت على استخدام مجموعة من عناصر النسب المالية في تحليل الفشل المالي (تحديده والتنبؤ به) دون الاستخدام الكامل لحزمة النسب المالية و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن الدراسة أشارت بشكل واضح إلى وضع إطار عام للنسب المالية والتي بموجبها تم تحديد المقياس الخاص بها وكذلك إحتساب قيمة الأداء المالي ومن ثم قياس الفشل المالي للشركات تحت الدراسة.

دراسة : (تانيا، 2012م) :

تناولت الدراسة دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند إتخاذ القرار الإئتماني المصرفي و تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤلين أساسيين الأول هو هل للتحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الإئتمان دور في إتخاذ القرار الإئتماني ؟ والثاني هو هل للتحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الإئتمان دور في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم ؟ .

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج يتمثل أهمها في إرتفاع أهمية التحليل المالي في تشخيص مجموعة العوامل المؤثرة تأثيراً مباشراً في تشخيص القوائم المالية من حيث ضعفها وقوتها ووجود علاقة طردية بين الإعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية للشركات طالبة الإئتمان وبين المخاطر الإئتمانية بكل منح الإئتمان .

دراسة : (محمد و طارق ، 2013م) :

تناولت الدراسة دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و تمثلت مشكلة الدراسة في كون استخدام النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من مجموعة من المشكلات في ضوء عدم فهم القائمين على المؤسسات للإسلوب العلمي في تقييم الأداء المالي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في استخدام هذا النظام بإعتباره المنتج الأساسي للمعلومات المحاسبية التي تمثل المؤشر الرئيسي على سير العمل وكفاءته داخل المؤسسات ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أهمية التحليل المالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يتطلب محاسبين مسلحين بالمعرفة العلمية و الأساليب الحديثة لضمان مساهمة المؤسسات الصغيرة بشكل فعال.

دراسة : (نهلة، 2014) :

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ودراسة دور أساليب التحليل المالي الحديثة في تقويم أداء المصارف السودانية وإتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقليل المخاطر التي تواجهها أثناء أدائها. و توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن أساليب التحليل المالي التقليدي لا تساعد في تقديم معلومات تتعلق بإتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقليل المخاطر لأنها تحتاج إلى معلومات مستقبلية و أن الأساليب الحديثة للتحليل المالي توفر معلومات للمستثمرين عن كيفية استخدام إستثماراتهم لأن الأساليب الحديثة للتحليل المالي تهتم بقياس العوائد الحقيقية لرأس المال المستثمر .

دراسة: (جمال ، 2015م) :

تناولت الدراسة قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الاداء المالي ، و تمثلت مشكلة الدراسة في النقص الشديد في الدراسات على مستوى الأسواق المتقدمة والناشئة التي إهتمت ببحث وتقييم العلاقة بين المؤشر المصري للحوكمة والمسئولية الإجتماعية والبيئية وأثره على الأداء المالي للمنشأة وقيمتها السوقية ، و توصلت الدراسة إلى أن هناك مبادئ للتنمية المستدامة يجب على الشركات الإلتزام بتطبيقها حتى يمكن تحقيق الإستدامة في هذه الشركات بشكل فعال.

المبحث الأول

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة : تشمل متغيرات الدراسة الآتي :

أولاً : متغير مستقل متمثل في (تحليل الأداء المالي).

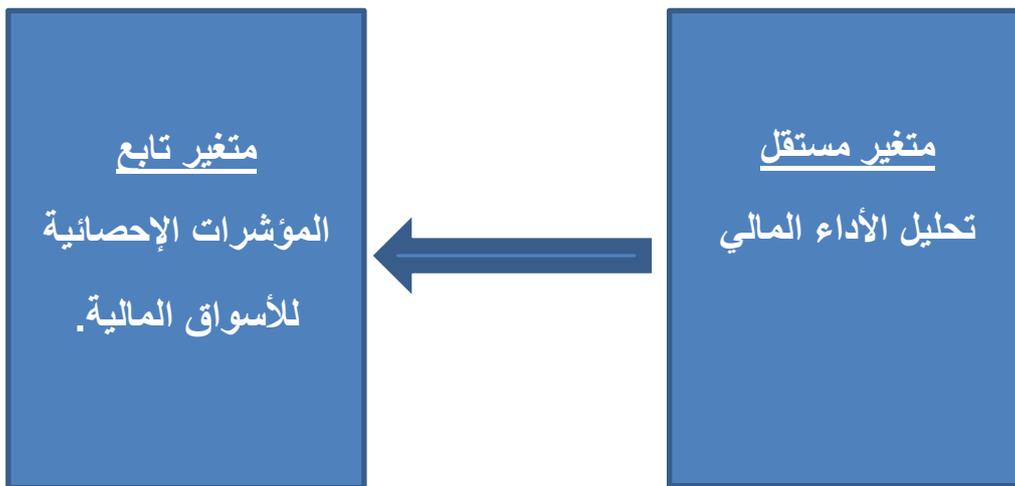
ثانياً : متغير تابع و متمثل في (المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية).

فروض الدراسة : تسعى الدراسة إلى إختبار الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى : " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية المحلية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية. "

الفرضية الثانية : " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية الإقليمية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية. "

شكل رقم (1/1) متغيرات الدراسة



(المصدر : إعداد الباحث) .

مفهوم التحليل المالي :

عرف التحليل بأنه تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمنشأة بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة والعاملين والمجتمع (خبراء، 2008م)، و بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات وإشتماق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشأة وتقديم المعلومات للأطراف المستفيدة من أجل إتخاذ القرارات السليمة (شاعر، 2088م)، وهو عملية يتم من خلالها إستكشاف أو إشتماق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد إتخاذ القرارات (مطر، 2000م). وتم تعريفه بأنه خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ويعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي وفي السياسات التي تؤثر على الربح (الشديفات، 2001)، وبأنه تحليل للقوائم المالية وبوجه خاص الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) وقائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) لغرض إستخراج مؤشرات دورية ذات مغزى ودلالة في تفسير المركز المالي ونتائج العمليات (الشماع، 2001م)، وعرفه آخر بأنه عملية معالجة البيانات المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل (كراجة، 2000م). وعرف بأنه عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة من مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار (عقل، 2000)، وأيضاً عرف بأنه يهدف الى مساعدة مستخدمى البيانات المالية على التنبؤ بما يحدث في المستقبل عن طريق المقارنة والتقييم وتحليل الاتجاهات (جاريسون و أرك، 2000م).

يرى الباحث بان التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات والعناصر المالية المتاحة عن المنشأة في فترة زمنية محددة وذلك من خلال إستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي للتعرف على إتجاهات العناصر المالية للمنشأة والتغيرات خلال فترة زمنية محددة من الزمن وتحديد نقاط الضعف لتعزيزها ونقاط القوة للإستفادة بقدر الإمكان منها وتقديم معلومات إلى مستخدمى القرارات تعيد في التنبؤ والتخطيط السليم للمستقبل.

أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي الى تكوين معلومات ترفد عمليات إتخاذ القرارات الرشيدة وذلك بأكثر الطرق دقة و موثوقية بغرض رسم أفضل السياسات وتهيئة المعلومات النافعة والموضوعية الملائمة أو إعطاء الدلالات والمؤشرات التي تثير الطريق لإتخاذ قرارات رشيدة وتقييم الأداء الكلى الشامل أو الجزئي لوحدة معينة من المشروع، وهو أسلوب لمقارنة الماضي بالحاضر وعنصر مؤثر في التنبؤ بالمستقبل ويجعل عملية توجيه الأداء المستقبلي عملية واقعية، ويساعد على تخطيط الأنشطة المستقبلية والإنفاق الاستثمارى وتقييم الأداء والرقابة على تنفيذ الخطط وإتخاذ الإجراءات لمعالجة المشاكل، ولا يقتصر التحليل المالي على إستخدام البيانات المتاحة لتقييم الأداء وإنما يساهم في تخطيط مختلف الأنشطة المستقبلية والعمل على تقييم الأداء واتخاذ الإجراءات الوقائية وتحديد الأسس التي تساهم في توجيه عمليات التنبؤ بدقة متناهية، إضافة الى قدرة المحلل المالي في إكتشاف المشاريع التي لا تحقق الأرباح المعقولة أو تلك التي

تعانى من عسر مالى وتعد من المشاريع الفاشلة والمطلوب تطوير أدوات التحليل المالى ووسائله وكيفية التعامل مع البيانات والمعلومات التى يمكن الحصول عليها وأن القيمة الحقيقية للمعلومات والبيانات تكمن فى كيفية إستغلالها وإستخدامها ويعد التحليل المالى إحدى الأدوات الفعالة فى الإستفادة من البيانات والمعلومات لأغراض التخطيط والرقابة لأن الرقابة المجردة بدون تحليل لا تكفى لضمان تحقيق الإدارة الفعالة للمشاريع.

ويرى آخر أن أهداف التحليل المالى تتمحور فى تحقيق الغايات التالية (السعيدة، 2004):

1. بيان وضع الشركة فى صورته الحقيقية.
2. تحديد قدرة المنشأة على الإقتراض وخدمة ديونها من الفوائد.
3. الحكم على كفاءة الإدارة.
4. بيان ووضع المنشأة فى الصناعة أو القطاع الذى تنتمى اليه.
5. تقييم جدوى الإستثمار فى المنشأة.

أهمية التحليل المالى:

يستمد التحليل المالى أهميته من المفهوم الحديث للإدارة الذى يحصرها فى نقطتين هامتين هما التخطيط المالى و الرقابة ، فيهدف التخطيط الى وضع الخطط المالية الرامية الى تحقيق أهداف المنشأة ، بينما الرقابة المالية تهدف الى تقويم كفاءة السياسات المالية والمبادرة إلى إتخاذ الإجراءات التصحيحية فى الوقت المناسب مما يتطلب الحصول على كمية مناسبة من المعلومات يتم الحصول عليها بعد إجراء تحليل للمعلومات المتاحة عن المنشأة بإستعمال أدوات تحليلية تتناسب وطبيعة السؤال الذى يحتاج إلى إجابة (الزبيدي، 2000م)

مفهوم تقويم الأداء: هو عبارة عن قياس لما تم إنجازه من عمل ومقارنته مع المستهدف وبالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسئول عنها، ويذهب البعض الآخر الى القول بأن عملية تقويم الأداء ماهى إلا دراسات وبحوث تهدف الى الوقوف على العلاقات التى تربط بين الموارد المتاحة وبين كيفية إستخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية وكيفية تطوير هذه العلاقات خلال مدة زمنية معينة عن طريق مقارنة ماتحقق فعلاً مع معايير محددة مسبقاً ، إن تقويم الأداء بهذا المفهوم ما هو إلا دراسة لمدى إستغلال الموارد الاقتصادية للمنشأة وتطوير فعاليتها الإنتاجية وتنفيذها للخطط المرسومة، بمعنى آخر أنه يقدم تشخيصاً للمشاكل التى تواجهها المنشأة والحكم على كفاءتها فى قيامها بأعمالها ، كما عرفه ذات الكاتب بأنه مجموعة الدراسات التى ترمى الى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة أنشطتها فى مختلف جوانبه الإدارية والإنتاجية والتسويقية والتقنية والتخطيطية خلال فترة زمنية محددة ومدى مهارتها فى تحويل المدخلات أو الموارد الى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها فى تطوير كفاءة الوحدة الإقتصادية سنة بعد أخرى إضافة الى درجة نجاحها فى التقويم على الصناعات المثيلة عن طريق تغلبها على الصعوبات التى تعترضها وإبتداع الأساليب الأكثر إنتاجاً وتطوراً فى مجال عملها. (عبدالمحسن، 2006م)

كما أن تقويم الأداء الأمثل يمثل خطوة أساسية على صعيد العملية الرقابية حيث أن جوهر عملية تقويم الأداء هو مقارنة الأداء الفعلى بمؤشرات محددة مسبقاً للوقوف على الإنحرافات، ثم يلى ذلك إتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها، وتكون المقارنة عادة بين ما هو محقق فعلاً وبين ما هو مستهدف فى نهاية مدة زمنية معينة والتي عادة ما تكون سنة. (عبدالمنعم، 1987م)

مما تقدم يرى الباحث أن تقييم الأداء هو عبارة عن أداة لقياس الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن طريق مقارنة النتائج المتحققة بالأهداف المرسومة أو الموضوعة مسبقاً بهدف التعرف على الانحرافات والوصول الى أسبابها ومحاولة معالجتها.

ثالثاً : مفهوم تقييم الاداء المالى :

يعنى تقييم الأداء المالى للمنشأة أو المؤسسة تقديم حكماً للموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الإستجابة لاشباع رغبات أطرافها المختلفة وبمعنى حرفى يعتبر تقييم الأداء المالى للمنظمة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة فى ضوء معايير محددة مسبقاً. (جمعة، 2000م).

ويعرف البعض تقييم الأداء المالى بأنه " تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية فى ضوء ماتوصلت إليه من نتائج فى نهاية فترة مالية معينة وهى سنة مالية فى العادة بحثاً عن العوامل المؤثرة فى النتائج وتشخيص ما تبين من صعوبات فى التنفيذ وتحديد المسؤوليات وتقادى أسباب الأخطاء مستقبلاً. (عبدالمحسن، 2002)

رابعاً: أهداف تقييم الاداء المالى:

(الزبيدي، 2000م)

هناك العديد من الأهداف التى تحققها عملية تقييم الأداء منها:

1. يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.
2. يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية فى المنشأة لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية .
3. يظهر تقييم الأداء التطور الذى حققته المنشأة فى مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج التنفيذ الفعلى للأداء زمنياً فى المنشأة من مدة لأخرى ومكانياً بالنسبة للمنشآت المماثلة .
4. يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنشآت المختلفة وهذا بدوره يدفع المنشأة لتحسين مستوى أدائها.

المبحث الثاني

الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة البحث :

شملت عينة الدراسة الفترة المالية 2007م-2013م ، وقد تم إختيار تلك العينة من بيانات القوائم والتقارير المالية وتقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية.

وتم الإعتماد على منهج التحليل الكمي باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي للتنبؤ بمدى علاقة الأساليب الحديثة للتحليل بالتحليل المالى والمحاسبى للصناديق الاستثمارية ، وما يرتبط بهذا الأسلوب من إختبارات لجودة التنبؤ ومعنوية معاملات الإنحدار مثل معامل التحديد ومعامل الارتباط وإختباري (T,F) بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال دراسة السياسات المحاسبية لعينة الدراسة.

الأساليب الاحصائية المستخدمة فى تشغيل بيانات الدراسة التطبيقية للنموذج المقترح:

إعتمد الباحث على البرنامج الإحصائي برنامج Microsoft office Excel لتحليل بيانات القوائم والتقارير المالية ، وتحليل البيانات الإحصائية بواسطة الحاسب الآلي وذلك بإستخدام برنامج Eviews والإختبار المستخدم لإختبار فرضيات الدراسة التطبيقية بالتحليل

الوصفي لمتغيرات الفرضيات واختبار تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لتحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع لفرضيات الدراسة التطبيقية ، ومعامل الارتباط لتحديد إتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرات لفرضيات الدراسة وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل وصف وتحليل بيانات الدراسة التطبيقية وفق ما يلي :

1. الإنحدار الخطي البسيط (SLR) Simple Linear Regression) لدراسة التوزيع المشترك لعدد من متغيرات تقاس دون خطأ لإيجاد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للمساعدة في تفسير التغير الذي يطرأ على المتغير التابع تبعاً للتغير في المتغير المستقل.

2. معامل ارتباط بيرسون.

3. معامل التحديد المعدل (R^2) (R-Squared) فكما كانت القيمة:

(a) مساوية للواحد صحيح فإن هذا يدل على وجود ارتباط تام .

(b) أما إذا كانت القيمة أقل من الواحد صحيح وأكبر أو مساوية 0.5 فإن هذا يدل على وجود ارتباط قوي وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى،

(c) أما إذا كانت قيمة معامل التحديد أقل من 0.5 وأكبر من صفر فإن هذا يدل على ارتباط ضعيف وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى.

(d) أما إذا كانت قيمة معامل التحديد مساوية لصفر فإن هذا يدل على عدم وجود ارتباط.

1. معامل التحديد المعدل (Adjusted R-Squared) فكما كانت القيمة:

(a) مساوية للواحد صحيح فإن هذا يدل على وجود ارتباط تام،

(b) أما إذا كانت القيمة أقل من الواحد صحيح وأكبر أو مساوية 0.5 فإن هذا يدل على وجود ارتباط قوي وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى،

(c) أما إذا كانت قيمة معامل التحديد أقل من 0.5 وأكبر من صفر فإن هذا يدل على ارتباط ضعيف وباقي القيمة ترجع لعوامل أخرى،

(d) أما إذا كانت قيمة معامل التحديد مساوية لصفر فإن هذا يدل على عدم وجود ارتباط.

1. إختبار (T) للحكم على معنوية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وإختبار (F) للحكم على معنوية الإنحدار .

2. مستوى المعنوية (.Prob) فكما كانت القيمة:

(a) أقل من أو مساوية (0.050) فإن هذا يدل أن هناك علاقة معنوية قوية .

(b) أما إذا كانت القيمة أكبر من (0.050) فإن هذا يدل على عدم وجود علاقة معنوية قوية .

الهيكل العام للنموذج المقترح للدراسة : من واقع بيانات القوائم والتقارير المالية بالإعتماد على القوائم والتقارير المالية .

بيانات القوائم والتقارير المالية للنموذج جدول (1/2)

التحليل المالي للصناديق الإستثمارية	الأساليب الحديثة للتحليل المالي			السنة
	مؤشر سوق دبي	مؤشر سوق الإمارات	مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية	
				2007
				2008
				2009
				2010
				2011
				2012
				2013

المصدر: إعداد الباحث، من واقع البيانات المالية، 2016م

إجراءات تطبيق النموذج المقترح :

تتمثل إجراءات تطبيق النموذج في الآتي:

1. إستخدام منهجية إعداد نموذج لكل فرضية على حدا.
2. إدخال بيانات القوائم والتقارير المالية ببرنامج Eviews.
3. تحليل البيانات إحصائياً بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط.

مؤشرات نموذج عينة الفرضية الأولى :

تنص الفرضية على أنه " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية المحلية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية " .

1. مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية :
 يحمل المؤشر البيانات الواردة بالجدول (2/2) أدناه :

جدول (2/2)

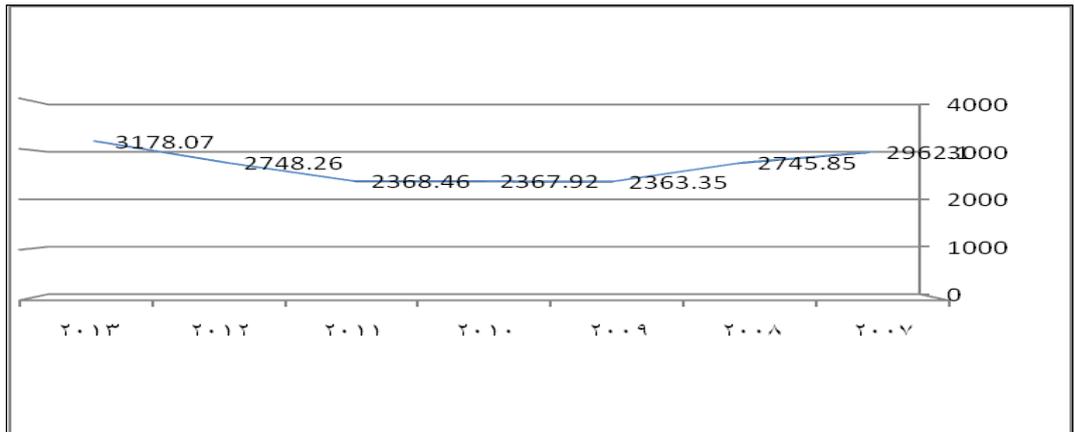
مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية لعينة الدراسة

مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية	السنة
2,962,1	2007
2,745,85	2008
2,363,35	2009
2,367,92	2010
2,368,46	2011
2,748,26	2012
3,178,07	2013

المصدر: إعداد الباحث، من واقع البيانات المالية، 2016م

شكل (1/2)

مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية لعينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث، من واقع البيانات المالية، 2016م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (2/2) ان مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية في تذبذب خلال فترة الدراسة وتعتبر سنة 2013م أفضل معدل له بتحقيقه لمعدل (3178,07) نقطة في حين يمثل العام 2009م أسوأ فترة بتحقيقه لأدنى مستوى بلغ (2363,35) نقطة.

مؤشرات نموذج عينة الفرضية الثانية : تنص الفرضية على أنه (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية الإقليمية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية) .

1. مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية : يحمل المؤشر البيانات الواردة بالجدول (3/2) أدناه :

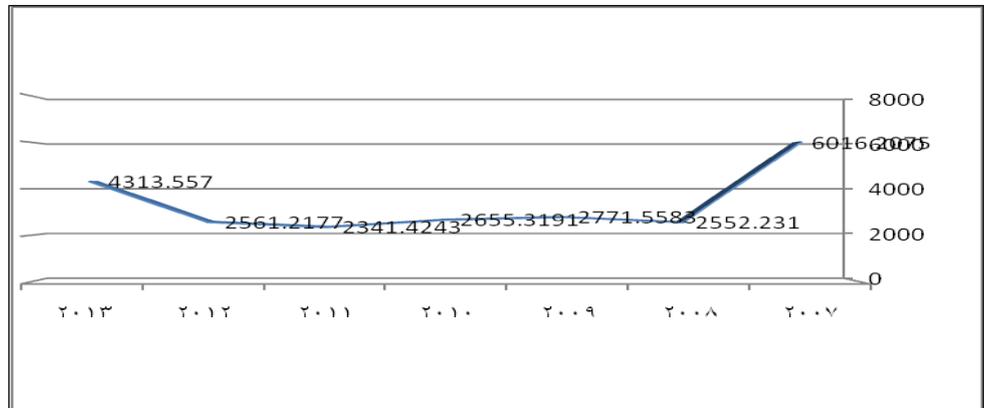
جدول (3/2)

مؤشر سوق الامارات للاوراق المالية لعينة الدراسة

مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية	السنة
6,016,2075	2007
2,552,231	2008
2,771,5583	2009
2,655,3191	2010
2341,4243	2011
2561,2177	2012
4313,557	2013

المصدر: إعداد الباحث، من واقع البيانات المالية، 2016م

شكل (2/2) / مؤشر سوق الإمارات لعينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث، من واقع البيانات المالية، 2016م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (3/2) أن مؤشر الإمارات للأوراق المالية في إتجاه نحو الهبوط حتى العام 2011م ومن ثم بدأ بالارتفاع وتعتبر سنة 2007م أفضل معدل له بتحقيقه لمعدل (6016,2075) نقطة في حين يمثل العام 2011م أسوأ فترة بتحقيقه لأدنى مستوى بلغ (2341,4243) نقطة.

2. **مؤشر سوق دبي للأوراق المالية** : يحمل المؤشر البيانات الواردة بالجدول (4/2) أدناه :

جدول (4/2)

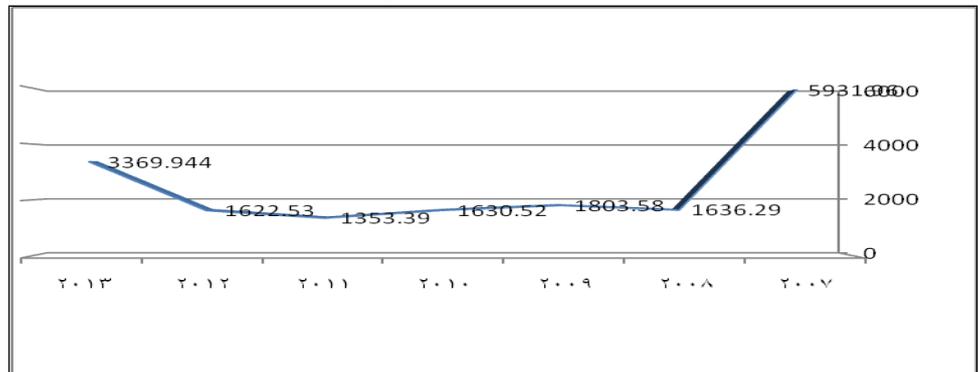
مؤشر سوق دبي للأوراق المالية لعينة الدراسة

السنة	مؤشر سوق دبي للأوراق المالية
2007	5931,96
2008	1636,29
2009	1803,58
2010	1630,52
2011	1353,39
2012	1622,53
2013	3369,944

المصدر: إعداد الباحث من واقع البيانات المالية (2016م).

شكل (3/2)

مؤشر سوق دبي للأوراق المالية لعينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث، من واقع البيانات المالية، 2016م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (4/2) ان مؤشر دبي للاوراق المالية في تذبذب خلال فترة الدراسة وتعتبر سنة 2007م افضل معدل بتحقيقه لمعدل (5931,96) نقطة في حين يمثل العام 2011م اسوء فترة بتحقيقه لادنى مستوى بلغ (1353,39) نقطة.

3. التحليل المالي للصناديق الإستثمارية : و تتبين المؤشرات وفقا للبيانات الواردة بالجدول (5/2) والشكل (4/2) أدناه :

جدول (5/2)

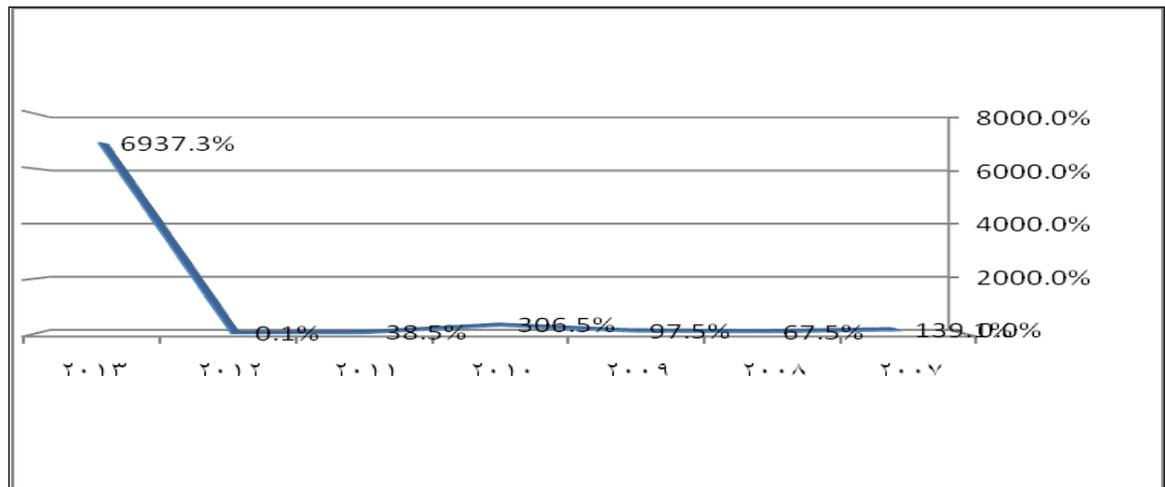
التحليل المالي للصناديق الإستثمارية لعينة الدراسة

التحليل المالي للصناديق الإستثمارية	السنة
139,14%	2007
67,53%	2008
97,51%	2009
306,47%	2010
38,48%	2011
0,10%	2012
6937,34%	2013

المصدر: إعداد الباحث، من واقع البيانات المالية، 2016م

شكل (4/2)

التحليل المالي للصناديق الإستثمارية لعينة الدراسة



المصدر: إعداد الباحث، من واقع البيانات المالية، 2016م

يتضح للباحث من بيانات الجدول رقم (5/2) أن التحليل المالي للصناديق الإستثمارية في حالة تذبذب خلال فترة الدراسة ويمثل العام 2013م أفضل سنة بمعدل بلغ (6937,34%) في حين يمثل العام 2012م أسوأ عام بمعدل بلغ (0,10%).
إختبار فرضيات الدراسة :

1. إختبار النموذج المقترح (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية المحلية والأداء المالي للصناديق الإستثمارية)
مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية

يبين الجدول رقم (6/2) العلاقة بين المتغير التابع (التحليل المالي للصناديق الإستثمارية) والمتغير المستقل (مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية) لإختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية المحلية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية).

جدول (6/2)

العلاقة بين المتغير التابع (التحليل المالي للصناديق الإستثمارية) والمتغير المستقل
 (مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية) لأفراد العينة لإختبار الفرضية الأولى

Prob.	الإختبار الإحصائي	الخطأ المعياري	معامل الارتباط	المتغيرات
0,1197	1,874840-	70,84569	132,8243-	C
0,0968	2,040546	0,026307	0,053680	مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية
10,83796	متوسط الإنحراف التابع		0,454376	معامل التحديد
25,83061	الإنحراف المعياري للمتغير التابع		0,345252	معامل التحديد المعدل
9,152449	معيار Akaike		20,90123	إنحدار الإنحراف الخطأ المعياري
9,136995	معيار Schwarz		2184,307	مجموع معامل القيمة التقديرية
8,961438	معيار Hannan-Quinn		30,03357-	تسجيل إحتمال
1,436856	معيار Durbin-Watson stat		4,163828	التكرار الإحصائي
			0,096801	إختبار مستوى المعنوية

المصدر: إعداد الباحث، من واقع البيانات المالية، 2016م، بيانات الدراسة التطبيقية وفق برنامج Eviews .

يتضح للباحث من بيانات الجدول أعلاه ما يلي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0,454376)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج. أن المتغير المستقل مسئول بمعدل (45,44%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (54,56%) عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى ، وتبلغ قيمة معامل التحديد المعدل (0,345252).

2. (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (-132,8243).
 3. يبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدرة للمعدل الثابت بقيمة (70,84569)، وقيمة الاختبار الاحصائي (t-Statistic) والبالغ (-1,874840) عند مستوى خطأ للمعلمة (0.1197) وهي اكبر من قيمة الخطأ (0,05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
 4. تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0,053680) بمعامل خطأ معياري بلغ (0,026307) عندما تكون قيمة (t-Statistic) والبالغ (2,040546) عند مستوى خطأ للمعلمة (0,096801) وهي أكبر من قيمة الخطأ (0,05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
 5. تبلغ قيمة التكرار الإحصائي (F-Statistic) (4,163828) عند معامل خطأ يبلغ (0,140131) للنموذج ككل وهي أكبر من قيمة الخطأ (0,05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ولا يمكن صياغة النموذج لأفراد العينة.
يتضح مما سبق بأن فرضية الدراسة والتي تنص على (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية المحلية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية) لم تتحقق .
 2. إختبار النموذج المقترح (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية الإقليمية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية).
- أولاً : مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية :**
- يبين الجدول رقم (7/2) العلاقة بين المتغير التابع (التحليل المالي للصناديق الإستثمارية)، والمتغير المستقل (الأساليب الحديثة للتحليل) لأفراد العينة لاختبار الفرضية والتي تنص على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية الإقليمية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية).

جدول (7/2)

 العلاقة بين المتغير التابع (التحليل المالي للصناديق الإستثمارية) والمتغير المستقل
 (مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية) للعينة لإختبار الفرضية الثانية

المتغيرات	معامل الارتباط	الخطأ المعياري	الإختبار الإحصائي	Prob.
C	-9,888590	28,41827	-0,347966	0,7420
سوق الإمارات للأوراق المالية	0,006251	0,008011	0,780257	0,4705
معامل التحديد	0,108544	متوسط الإنحراف التابع	10,83796	
معامل التحديد المعدل	-0,069747	الإنحراف المعياري للمتغير التابع	25,83061	
إنحدار الإنحراف الخطأ المعياري	26,71624	معيار Akaike	9,643376	
مجموع معامل القيمة التقديرية	3568,787	معيار Schwarz	9,627922	
تسجيل احتمال	-3175182	معيار Hannan-Quinn	9,452365	
التكرار الإحصائي	0,608801	معيار Durbin-Watson stat	1,082665	
إختبار مستوى المعنوية	0,470545			

المصدر: إعداد الباحث، من واقع البيانات المالية، 2016م، بيانات الدراسة التطبيقية وفق برنامج Eviews .

يتضح للباحث من بيانات الجدول اعلاه ما يلي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0,108544)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج، أن المتغير المستقل مسؤل بمعدل (10,85%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (89,15%) عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى وتبلغ قيمة معامل التحديد المعدل (-0,069747).
2. (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (-9,888590).
3. يبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدرة للمعدل الثابت بقيمة (28,41827)، وقيمة (t-Statistic) والبالغ (-0,347966) عند مستوى خطأ للمعلمة (0,7420) وهي أكبر من قيمة الخطأ (0,05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
4. تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0,006251) بمعامل خطأ معياري بلغ (0,008011) عندما تكون قيمة الإختبار الإحصائي (t-Statistic) والبالغ (0,780257) عند مستوى خطأ للمعلمة (0,4705) وهي أكبر من قيمة الخطأ (0,05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.
5. تبلغ قيمة التكرار الإحصائي (F-Statistic) (0,608801) عند معامل خطأ يبلغ (0,470545) للنموذج ككل وهي أكبر من قيمة الخطأ (0,05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ولا يمكن صياغة النموذج لأفراد العينة.

ثانيا : مؤشر سوق دبي للأوراق المالية :

يبين الجدول رقم (8/2) العلاقة بين المتغير التابع (التحليل المالي للصناديق الاستثمارية) والمتغير المستقل (مؤشر سوق دبي للأوراق المالية) لأفراد العينة لإختبار الفرضية الثانية التي تنص على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية الإقليمية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية) .

جدول رقم (8/2)

العلاقة بين المتغير التابع (التحليل المالي للصناديق الإستثمارية) والمتغير المستقل
 (مؤشر سوق دبي للأوراق المالية) لأفراد العينة لإختبار الفرضية الثانية

Prob.	الإختبار الإحصائي	الخطأ المعياري	معامل الارتباط	المتغيرات
0,9412	0,077494	19,65995	1,523522	C
0,6010	0,557807	0,006738	0,003758	مؤشر سوق دبي للأوراق المالية
10,83796	متوسط الإنحراف التابع		0,058584	معامل التحديد
25,83061	الإنحراف المعياري للمتغير التابع		0,129699-	معامل التحديد المعدل
9,697905	معيار Akaïke		27,45466	إنحدار الإنحراف الخطأ المعياري
9,682451	معيار Schwarz		3768,792	مجموع معامل القيمة التقديرية
9,506894	معيار Hannan-Quinn		31,94267-	تسجيل إحتمال
1,113024	معيار Durbin-Watson stat		0,311149	التكرار الإحصائي
			0,601027	إختبار مستوى المعنوية

المصدر: إعداد الباحث، من واقع البيانات المالية، 2016م، بيانات الدراسة التطبيقية وفق برنامج Eviews .

يتضح للباحث من بيانات الجدول أعلاه ما يلي:

1. يبلغ معامل التحديد (R-Squared) (0,058584)، يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ، وأن المتغير المستقل مسؤل بمعدل (5.86%) من التغيرات في المتغير التابع والباقي (94.14%) عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى وتبلغ قيمة معامل التحديد المعدل (-0,129699).
2. (C) المعدل الثابت لتغير المتغير التابع وفق تغير المتغير المستقل والبالغ (1,523522).
3. يبلغ معامل الخطأ المعياري للمعالم المقدر للمعدل الثابت بقيمة (19,65995)، وقيمة الإختبار الإحصائي (t-Statistic) والبالغ (0,077494) عند مستوى خطأ للمعلمة (0,9412) وهي أكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

4. تبلغ قيمة معامل المتغير المستقل (0,003758) بمعامل خطأ معياري بلغ (0,006738) عندما تكون قيمة الاختبار الإحصائي (t-Statistic) والبالغ (0,557807) عند مستوى خطأ للمعلمة (0,6010) وهي أكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية.

5. تبلغ قيمة التكرار الإحصائي (F-Statistic) (0,311149) عند معامل خطأ يبلغ (0,601027) للنموذج ككل وهي أكبر من قيمة الخطأ (0.05) بما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية ولا يمكن صياغة النموذج لأفراد العينة.

يتضح مما سبق بأن فرضية الدراسة والتي نصت على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤشرات الإحصائية للأسواق المالية الإقليمية و الأداء المالي للصناديق الإستثمارية (لم تتحقق .

النتائج : توصل الباحث لعدد من النتائج تتمثل في الآتي:

- ✓ عدم وجود أثر للمؤشرات الإحصائية للأسواق المحلية على الأداء المالي للصناديق الإستثمارية .
- ✓ عدم وجود أثر للمؤشرات الإحصائية للأسواق الإقليمية على الأداء المالي للصناديق الإستثمارية .
- ✓ عدم الإفصاح عن مخاطر المحافظ الإستثمارية في صلب القوائم المالية.
- ✓ دمج بعض بنود الصناديق الإستثمارية قصيرة الأجل مع طويلة الأجل في القوائم المالية يضعف من جودة التقارير المالية.
- ✓ الإعتماد على مؤشرات الأسواق المحاسبية في تجويد المحفظة الإستثمارية يزيد من كفاءة الصناديق الإستثمارية.
- ✓ ضعف الوعي في الإستثمار في الصناديق الإستثمارية يقلل من كفاءة أدائها المالي والمحاسبي.

التوصيات : من خلال النتائج يوصي الباحث بالآتي:

- ✓ العمل على إلزام منشآت الأعمال بإبراز قيم محافظها الإستثمارية ضمن القوائم والتقارير المالية.
- ✓ العمل على عقد دورات تدريبية على المستوى الإقليمي والعالمي حول تكوين المحافظ الإستثمارية.
- ✓ العمل على ربط الأسواق المحلية بالأسواق العالمية لزيادة كفاءتها المالية.

المراجع :

أولاً : الكتب :

- خبراء المتحدة ، 2008م ، الاساليب الحديثة للتحليل المالي واعداد الموازنات لاغراض التخطيط والرقابة ، العربية للتسويق ، ط2 ، ص11، القاهرة ، مصر .
- شاكرا ، م ، 2008م ، مدخل صناعة القرارات ، وائل للنشر، ط3، ص 12، عمان ، الأردن .
- مطر ، م ، 2000م ، التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات والاستخدامات العملية ، دار وائل للنشر، ص 3 ، عمان ، الأردن .
- الشديفات ، خ ، 2001 ، ادارة وتحليل مالي ، دار وائل للنشر ، ص 93 ، عمان ، الأردن .
- الشماع ، خ ، 2001م ، تحليل و تقييم أداء المصرف ، الأكاديمية العربية ، ص9، عمان ، الأردن .
- كراجه ، ع ، 2000م ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الصفا للنشر ، عمان ، الأردن .
- عقل ، م ، 2000م ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ص279، عمان ، الأردن .
- جاريسون ، د . و أريك ، ن ، 2000م ، المحاسبة الإدارية ، دار المريخ للنشر ، ص944 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .
- السعيدة، ف. و فريدن، 2004، الملخص الوجيز للادارة والتحليل المالي، المجمع العربي للنشر والتوزيع، ص110، عمان، الأردن .
- الزبيدي ، أ ، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق ، ص37 ، عمان .
- عبد المحسن ، ت ، 2006م ، اتجاهات حديثة في التقييم والتميز في الأداء ، دار النهضة العربية ، ص3 ، القاهرة ، مصر .
- عبد المنعم ، ف ، 1987م ، الاسس النظرية والتطبيقية لوظائف ادارة الأفراد ، دار الكتب للطباعة والنشر، ص215 ، بغداد ، العراق .
- جمعة ، أ ، 2000 ، الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة ، دار المريخ للنشر ، ص 38 ، الرياض ، السعودية .
- عبد المحسن ، ت ، 2002م ، تقييم الأداء - مداخل جديدة لعالم جديد، دار الفكر العربي ، ص3 ، القاهرة ، مصر .
- محمود ، ح . و فراج ، ث . 1997م ، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء ، دار القاهرة ، ط2 ، ص 18 ، القاهرة ، مصر .
- د . إبراهيم ، ج ، 1983م ، المراجعة الإدارية ، دار الثقافة العربية ، ص45 ، القاهرة ، مصر .

ثانياً : الرسائل العلمية :

- عبدالرحيم ، أ ، 2008م ، قياس فاعلية التحليل المالي في تحسين تقرير المراجع الخارجي ، غير منشور، الخرطوم ، السودان .
- أحمد، م . و الكسار، ط ، 2009م، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات ، مكتبة جامعة الزرقاء ، الأردن .
- دباش ، ن . و قدوري ، ط ، 2013م ، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة الوادي ، الجزائر .
- المكي ، ن ، 2014م ، دور الاساليب الحديثة للتحليل المالي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقليل المخاطر في المصارف السودانية ، جامعة أمدرمان الإسلامية ، الخرطوم ، السودان .

عبد الرحيم ، ج ، 2015م ، قياس أثر تطبيق المؤشر المصري لمسئولية الشركات عن التنمية المستدامة في ضبط الاداء المالي ،مكتبة كلية التجارة بجامعة قناة السويس ، السويس ، مصر .

ثالثا : الدوريات :

عبد الرحمن ، ت ، 2012م ، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية الاقتصادية ، المجلد 8، العدد 26 ، العراق .

Abstract:

The study addressed the contemporary trends of financial analysis and its role in evaluating the financial performance for statistic local markets on financial investment funds, so the problem of this study represents in influencing the performance for investment funds ,the impact of statistic regional markets on the financial performance for investment funds statistic local markets and its impact on statistic accounting performance for investment funds.

The study reached several results as it was found that there is no effect of statistical indicators of the local financial markets on the efficiency of the financial performance of investment funds , as well as regional .

The study reached recommendations including setting up investment centres that contribute to raising the efficiency of the financial performance of investment funds and work to link local markets to global markets to increase their financial efficiency.

Key Words: Financial Analysis, Financial Markets, Financial Performance.